اقتصاد

بعد اللغط حول تصريحاته عن قدرة المركزي على تخفيض الدولار إلى ٢٠٠ ليرة

درغام يوضح.. هذا ما قلته وهذا ما أقصده

| الوطن

أثارت التصريحات التي تم نقلها على لسان حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام الكثير من اللغط، وخاصة في وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة ما يتعلق حول قدرة المصرف المركزي على تخفيض الدولار إلى ٢٠٠ ليرة، ما دفع الحاكم إلى توضيح الأمر عبر منشور على صفحته عبر «فيسبوك» بعنوان «السياسة النقدية أفعال وليست أقوالاً!» جاء فيه:

في لقاء مع غرفة تجارة حلب يوم الأربعاء ٢٩ / ٨ / ٢٠١٨ أكد حاكم مصرف سورية المركزي أن دور المركزي كان في الفترة الماضية أقرب إلى المقبول منه إلى المأمول وأنه يعمل على تحضير الأدوات اللازمة لتفعيل السياسة النقدية وهو أمر واجب وضروري لأن المصارف المركزية أنجزته منذ عقود (تنقية أجواء التسليف والإقراض وإحياء المصارف من جديد بعد سنوات من تفعيل شركات الصرافة على حسابها وتفعيل نظام التسويات الإجمالية الذي سمح بحوالات مجانية خلال ساعة فقط وليس أياماً من أي مصرف لآخر واستكمال بنية الدفع الإلكترونية). وتحدث عن حل مشكلة الفئات النقدية الصغيرة (بما فيها ٥٠ ليرة) قبل نهاية عام ٢٠١٨. وأن قانون تغيير شروط الدين سيساهم بحل مشكلة القروض المتعثرة حيث يتم التركيز على الواعدين من المقترضين ممن يحتاجون رساميل تشغيلية ولديهم سمعة وضمانات كافية.

ورداً على سؤال أعضاء مجلس إدارة الغرفة عن موضوع تعويم الليرة السورية وكيفية التدخل لتخفيف العبء على المواطن وتخفيض الأسعار، وإذا كان بالإمكان «تخفيض سعر القطع رأفة بالعمال والمواطنين والموظفين». فكان الجواب: رأفة بهؤلاء لا يجوز حالياً التخفيض. وبناء على تفاني بعض الأقلام في تعليقات غير مبررة تنال من سمعة السياسة النقدية نوضح من جديد الموقف لجميع المواطنين.

يستمر المصرف المركزي منذ سنتين في سياسة معلنة عن استقرار نسبي لسعر صرف الليرة وهو هدف مهم لاستقرار أسعار السلع والخدمات أولاً وازدهار الأعمال وتأمين أجواء تخلق الوظائف الضرورية للمواطنين. ويتذكر السوريون بالعودة للسنوات الماضية أن تخفيض سعر الصرف بمئة أو مئتي ليرة أمر سهل بدليل حدوثه أكثر من مرة (في أيار ٢٠١٦ مثلاً ارتفع دولار المضاربات في أسبوعين من ٤٥٠ إلى ٦٨٠ ليرة وهبط في أسبوعين تقريباً إلى أقل من ٤٠٠ ليرة). لكن المشكلة كانت وستبقى في استقرار سعر الصرف لأن تقلباته تضر المواطن بالدرجة الأولى وتخدم مصلحة المضاربين. ويعرف الجميع أن المضارب لا يقلب جميع أمواله إلى دولارات وإنما يكنز الليرات ومختلف العملات. كما يمنع استقرار سعر الصرف التجار من رفع كبير للأسعار ويمنع المضاربين من تحقيق الأرباح التي تعودوا عليها في السنوات الماضية. لذلك نؤكد أنه من السهل تخفيض الدولار ٢٠٠ ليرة مثلاً ولكن الصعوبة هي في تحقيق الاستقرار النسبي للعملة المحلية. لذلك وبناء على المعطيات الاقتصادية التي يدرسها المركزي وحرصاً منه على مصلحة المواطنين، وجد خلال عام ٢٠١٧ أنه من المناسب استقرار سعر الصرف بجوار ٥٢٠ وعندما تحسنت الظروف هبط بالسعر إلى ٤٣٥ وبشكل مدروس فكانت النتيجة تخفيض قدرة المضاربين على التلاعب بسعر الليرة وعدم ارتفاع أسعار المواد بالطريقة التي كانت عليها قبل سنوات وكذلك ازدهار أعمال التجارة والصناعة بشكل أفضل من الماضي.

لذا قال الحاكم إنه رأفة بالمواطن يجب البحث عن موضوعين الأول هو منع الأسعار من تكرار الارتفاعات الكبيرة التي شهدتها سنوات الحرب (وقد ساهمت انتصارات الجيش واستقرار سعر الصرف والإجراءات الحكومية في السنتين الماضيتين في تخفيض معدلات التضخم). أما الموضوع الثاني فهو أن قدرة المواطن على الشراء تآكلت لدرجة لم تعد تسمح لراتبه بتسديد قسط أي مسكن يرغب بشرائه. فكان سؤال الحاكم أثناء اللقاء رداً على طلب البعض زيادة القروض للمواطنين: هل الأولوية زيادة القروض على المواطنين أم زيادة رواتبهم إلى مستويات مقبولة. وكلنا يعلم أن الأولوية التي نعمل عليها هي بالتأكيد لزيادة الرواتب بطريقة مدروسة لا تسمح بخلق أجواء تضخمية. والتضخم يساهم به بالتأكيد تقلبات سعر الصرف ولهذا قال الحاكم: إن الليرات ليست مكتنزة لدى المواطن العادي وإنما لدى التجار والصناعيين (بنتيجة ممارستهم لأعمالهم الطبيعية وتحصيلهم لليرات سورية وجدوا أن مصلحتهم في الحفاظ عليها بدلاً من عملة أجنبية فقدت ٢٠ بالمئة من قيمتها في العام الماضي) ومضاربين يكنزون الليرات بانتظار قرارات غير مدروسة تشبه ما كان يحدث في السنوات الماضية لتحقيق أرباح كبيرة وغير مبررة. فهل نهتم بمصير المواطن ومنع الأسعار من الارتفاع والتمهيد المدروس لزيادة الرواتب أم نخفض سعر صرف الدولار ونمنح التجار والصناعيين والمضاربين إمكانية تحقيق أرباح استثنائية غير مبررة؟

بناءً على كل ما تقدم نعود للتأكيد على أن السياسة النقدية تتطلب الهدوء والتعامل مع الأحداث بروية تضمن للجميع الثقة بالسياسة النقدية بعيداً عن التصريحات الإعلامية غير المبررة أو غير المدروسة.

منحت ٤٠ مليار ليرة في ٦ أشهر

٧ بالمئة من تسهيلات المصارف الخاصة التقليدية قروض للأفراد والباقي للشركات

| علي محمود محمد

حققت المصارف السورية التقليدية الخاصة (١١ مصرفاً) أرباحاً تشغيلية تقدر بحوالى ١٤,٢ مليار ليرة النصف الأول من عام ٢٠١٨ منخفضةً بنسبة ٤,٦ بالمئة عما كانت عليه في النصف الأول من العام ٢٠١٧ وذلك في ظل استقرار سعر صرف الليرة السورية منذ حوالى ٩ أشهر عند ٤٣٦ ليرة للدولار.

ولدى الاطلاع على البيانات المالية الخاصة بالنصف الأول من العام ٢٠١٨ نلاحظ ارتفاع الفوائد الدائنة المحصلة على تسهيلات المصارف الممنوحة للعملاء والتي بلغت نحو ١٩,٥ مليار ليرة مقارنة بنحو ١٧,٤ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام الماضي، أي إن الفوائد الدائنة قد ارتفعت بنسبة ١١,٩ بالمئة بين الفترتين، ويعزى ذلك لملامح التعافي المالي الظاهرة على القطاع المصرفي في سورية، والمتزامن مع قرارات المصرف المركزي بإعادة تفعيل القروض والتسهيلات الائتمانية حيث نلاحظ ارتفاع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من المصارف التقليدية الخاصة في ٦ أشهر من العام ٢٠١٨ قرابة ٢٧ بالمئة عما كانت عليه نهاية العام ٢٠١٧ حيث بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المتراكمة للمصارف التقليدية نحو ١٨٧,٥ مليار ل.س في نهاية حزيران الماضي وذلك مقارنة مع ١٤٧,٧ مليار ل.س في نهاية حزيران ٢٠١٧، أي إن المصارف الخاصة التقليدية قد منحت تسهيلات ائتمانية ٣٩,٩ مليار ليرة تقريباً في ٦ أشهر من العام ٢٠١٨.

محافظ التسهيلات

وفيما يخص محافظ التسهيلات الممنوحة فقد توزعت بين الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، حيث قد بلغت التسليفات للشركات الكبرى حوالى ٢٧٠,٤ مليار ليرة في النصف الأول ٢٠١٨ مقارنة مع ٢٣١,٤ مليار ليرة في العام ٢٠١٧، بينما بلغت التسليفات للشركات الصغيرة والمتوسطة قرابة ٧٤,٩ مليار ليرة مقارنة مع ٦٠ مليار ليرة في النصف الأول ٢٠١٧، أما تسليفات الأفراد فقد بلغت ٢٥,٧ مليار ليرة مقارنة بنحو ٢٣,٥ مليار ليرة في العام ٢٠١٧.

هذا وتظهر الأرقام الخاصة بالنصف الأول من العام ٢٠١٨ أن نسبة ٧٢,٩ بالمئة من تسليفات المصارف التقليدية هي للشركات الكبرى، مماثلة لما كانت عليه في العام ٢٠١٧ والتي بلغت حينها نسبة ٧٣,٥ بالمئة، أما الشركات الصغيرة والمتوسطة فقد بلغت التسليفات الممنوحة لها ما نسبته ٢٠,٢ بالمئة من إجمالي محفظة المصارف التقليدية مماثلة بذلك لما كانت عليه في العام ٢٠١٧ والبالغة نسبة ١٩,٠٥ بالمئة، بينما كانت حصة الأفراد قرابة ٦,٩ بالمئة في النصف الأول من العام ٢٠١٨،

وهنا تجدر الإشارة إلى أن التسهيلات مقسمة إلى القطاعات والشرائح الثلاث المذكورة أعلاه، وتتضمن كل شريحة أنواعاً معينة من التسهيلات فمثلاً تتضمن شريحة الشركات الكبرى وشريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة كلاً من التسهيلات التالية: حسابات جارية مدينة، قروض وسلف، سندات محسومة، بينما تتضمن شريحة الأفراد كلاً من: قروض وسلف، قروض عقارية.

ترتيب

تصدر بنك بيمو السعودي الفرنسي قائمة أكثر المصارف تسليفاً حتى النصف الأول من العام ٢٠١٨ بواقع ٥٦,٥ مليار ل.س مقارنة بنحو ٤٢,٩ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ أي إنه قد ارتفع بنسبة ٣١,٧ بالمئة عن العام ٢٠١٧ وبقيمة ١٣,٦ مليار ليرة، وهو مبلغ التسهيلات الممنوحة خلال عام، تلاه فرنسبنك سورية الذي بلغ صافي تسهيلاته الائتمانية المباشرة حوالى ٢٦,٦ مليار ل.س مقارنة بنحو ٢١,١ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ أي إنه قد ارتفع بنسبة ٢٥,٨ بالمئة عن العام ٢٠١٧ وبقيمة ٥,٥ مليارات ليرة، وحل ثالثاً مصرف الشرق بتسهيلات بلغت ٢١,٥ مليار ليرة مقارنة بنحو ١١ مليار ليرة في العام ٢٠١٧ أي إنه قد ارتفع بنسبة ٩٦ بالمئة عن العام ٢٠١٧ وبقيمة ١٠,٥ مليار ليرة، بينما كان مصرف بيبلوس رابعاً بتسهيلات بلغت ١٨,٥ مليار ل.س مقارنة بنحو ١٥ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ أي إنها قد ارتفعت بنسبة ٢٤ بالمئة عن العام ٢٠١٧ وبقيمة ٣,٦ مليار ليرة.

وحل خامساً المصرف الدولي للتجارة والتمويل بتسهيلات بلغت ١٧,٤ مليار ل.س في نهاية الشهر السادس ٢٠١٨ مقارنة بنحو ١٦,٧ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ أي إنها قد ارتفعت بنسبة ٣,٨ بالمئة عن العام ٢٠١٧ وبقيمة ٦٤٠ مليون ليرة، بينما كان مصرف عودة سورية سادساً بتسهيلات بلغت ١٢,٠٨ مليار ل.س مقارنة ب ٩,٩ مليارات ل.س في العام ٢٠١٧ أي إنها قد ارتفعت بنسبة ٢٢,٥ بالمئة عن العام ٢٠١٧ وبقيمة ٢,٢ مليار ليرة، وحل سابعاً بنك الأردن بتسهيلات بلغت ٧,٩ مليارات ل.س مقارنة بـ٩,٥ مليارات ل.س في العام ٢٠١٧ أي إنه قد انخفض بنسبة ١٧,٥ بالمئة عن العام ٢٠١٧، أما البنك العربي فحل ثامناً بتسهيلات بلغت ٧,٨ مليارات ل.س مقارنة بنحو ٨,٣ مليارات ل.س في العام ٢٠١٧ أي إنه قد انخفض بنسبة ٤,٨ بالمئة عن العام ٢٠١٧، وتاسعاً كان بنك سورية والمهجر بواقع ٧,٤ مليارات ليرة مقارنة مع ٤ مليارات ليرة في العام ٢٠١٧ أي إنه ارتفع حوالى ٨٦ بالمئة وبقيمة ٣,٤ مليارات ليرة، وعاشراً كان بنك سورية والخليج بتسهيلات بلغت ٦,٥ مليارات ليرة مقارنة مع ٦,٠٧ مليارات ليرة في العام ٢٠١٧ أي أنه ارتفع بواقع ٦,٦٥ بالمئة وبقيمة ٤٠٣ ملايين ليرة، وأخيراً كان بنك قطر الوطني بتسهيلات بلغت في النصف الأول ٢٠١٨ حوالى ٥,٣٩ مليارات ليرة مقارنة مع ٣,٣ مليارات ليرة في العام ٢٠١٧ أي ارتفع بنسبة ٦١ بالمئة وبقيمة ٢,٠٥ مليار ليرة.

وزير المالية: الحكومة ضاعفت اعتمادات البحث العلمي في موازنة ٢٠١٩

مدير هيئة البحث العلمي: لا معوقات والدعم المالي متوافر.. وكنعان: مكافآت الباحثين لا تكفي أجور المواصلات

| عبد الهادي شباط

كشف وزير المالية مأمون حمدان عن مضاعفة قيمة البند الخاص بالبحث العلمي ضمن موازنة العام ٢٠١٩ لتأمين التمويل الكافي لتنفيذ خطط ومشروعات البحث العلمي، مؤكداً لـ«الوطن» أن الحكومة جاهزة لتمويل دعم الأبحاث التطبيقية خاصة المفيدة لدعم الاقتصاد الوطني، منوهاً بأن الحكومة جادة في عملية ربط مخرجات البحث العلمي بالسوق، والعمل إيجاد آليات فاعلة في هذا الاتجاه، معتبراً أن الأفكار وفرق العمل قادرة توصيف المشكلات وإيجاد الحلول، خاصة أن الظرف الحالي الذي تمر به البلاد يحتاج لكل الأفكار والخبرات لدعم عملية الإعمار في كل القطاعات البنى التحتية والطاقة والصناعة والعمل المالي والمصرفي وغيرها.

كما ركز خلال الاجتماع العلمي الأول على تفعيل المشاريع البحثية والتطويرية ضمن القطاع المالي وضرورة الخروج من عقلية البحث العلمي التقليدية والتي باتت نمطية وغير فاعلة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير عام الهيئة العليا للبحث العلمي حسين صالح أن الهيئة لا تعاني من أي معوقات وأن هناك دعماً من السلطة التنفيذية والدعم المالي متوافر، وأن الهيئة تعمل مع كل الجهات والقطاعات المختلفة كفريق واحد لعرض المشروعات وانتقاء الباحثين لتنفيذها، مؤكداً أن اللقاء الثاني بعد بضعة أشهر سوف يحمل نتائج وتقييمات للعمل.

بينما خالفه في الرأي الدكتور علي كنعان من جامعة دمشق، مبيناً أن البحث العلمي يفتقر للتمويل، وأن الموازنات المعتمدة لنشاطات البحث العلمي بسيطة ولا تفي بالغرض المطلوب منها، وأن الكثير من الدعم المالي والمكافآت للباحثين لا تكفي أجور المواصلات، موضحاً أنه لا يوجد تعاون من قبل دوائر الحكومة في تزويد الباحثين وطلاب الجامعات بالمعلومات التي يحتاجونها، وأن هناك ثقافة عامة لدى الدوائر العامة بعدم التعاون مع الباحثين وطلاب الدراسات العليا وغيرهم مما يدفعهم للتوجه لمنافذ أخرى للحصول على البيانات والمعلومات التي يحتاجونها لإنجاز أبحاثهم وغالباً ما يكون ذلك مكلفاً أو المعلومات غير دقيقة.

هذا وتضمنت السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في تحليلها الواقع الراهن للمنظومة نقاط قوة، والمخاطر التي تواجهها لإيجاد الحلول المناسبة له حيث تتمثل أهم نقاط القوة في هذا المجال بوجود العديد من الجهات العلمية البحثية المستقلة مالياً وإدارياً، وسعة وانتشار المؤسسات التعليمية، وتوافر موارد ذاتية جيدة للجامعات العامة والخاصة وبعض المراكز والهيئات البحثية، ووجود قاعدة جيدة من البنية التحتية في بعض القطاعات، إضافة إلى توافر موارد بشرية مؤهلة، في حين تتركز نقاط الضعف في غياب الرؤية الإستراتيجية وتخطيط السياسات لوضع القدرات المتاحة قيد الاستثمار، وتدني المهارات وانخفاض المكون التقاني في المؤسسات الإنتاجية والخدمية، إضافة إلى اتساع الفجوة بين المجتمع العلمي والقطاعات التنموية، وضعف التنسيق بين الجهات العلمية البحثية، كما أن هيكلية الأجور الجامدة لا تحفز على التطوير والابتكار.

كما بينت السياسة الوطنية للعلوم والتقانة والابتكار في خلاصتها التنفيذية أنه يمكن أن تكون أهم المخاطر التي تواجه هذه المنظومة ناتجة عن هجرة العقول، والبطء في خطوات الإصلاح الإداري والاقتصادي، ومقاومة التغيير، وعدم القدرة على خلق بيئة تمكينية ملائمة ومحفزة، إضافة إلى التحديات التي تفرضها العولمة وزيادة المنافسة.

التموين تتوقع انخفاضاً في الأسعار

١٢٠ مليون ل.س في ستة أيام مبيعات «السورية» من القرطاسية

| الوطن

أكدت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن لا نية لرفع أسعار المواد الأساسية، حيث شهدت الأسواق السورية حالة استقرار عامة في الأسعار وانخفاضاً ملحوظاً مقارنة بالفترات الماضية، بالإضافة إلى توفر جميع المواد الاستهلاكية في الأسواق.

وأكدت الوزارة في بيان لها (تلقت «الوطن» نسخة منه) أن المرحلة القادمة سوف تشهد انخفاضاً في الأسعار نتيجة لدخول أرياف درعا والقنيطرة وحماة وحمص ودير الزور وحلب في الإنتاج الزراعي بفضل انتصارات الجيش العربي السوري بالتزامن مع عودة مئات المعامل للإنتاج في عدة مناطق.

ولفتت إلى أن مبيعات القرطاسية في مختلف صالات المؤسسة السورية للتجارة في المحافظات قد وصلت إلى قرابة ١٢٠ مليون ليرة سورية خلال ستة أيام، مع استمرار السورية للتجارة في معارضها لجميع اللوازم المدرسية والقرطاسية والألبسة والحقائب المدرسية بسعر التكلفة.

وأشارت إلى أن الوضع التمويني في جميع المناطق المحررة أصبح جيداً مع تأمين جميع المواد التموينية والاستهلاكية وبأسعار مناسبة حيث تم تشغيل ١١ صالة للمؤسسة السورية للتجارة وتشغيل ١٤ مخبزاً في الغوطة الشرقية، في حين في درعا تم تشغيل ١٢ صالة للسورية للتجارة و١٣ مخبزاً آلياً و٦٨ مخبزاً خاصاً، وفي القنيطرة تم تشغيل ١٣ صالة للسورية للتجارة بالإضافة إلى ٤ مخابز آلية و٤ مخابز خاصة، كما تقوم السيارات الجوالة بتأمين جميع السلع والمواد الغذائية والغاز للقرى والمدن المحررة التي لا يوجد بها صالات ومخابز.

واعتبرت أن الاقتصاد السوري يشهد تعافياً ملحوظاً مع عودة آلاف المراكز للعمل بمختلف القطاعات الصناعية والزراعية مع حالة تنافسية عالية في الأسواق السورية، وبدء المستثمرين السوريين بالعودة للعمل في القطاع الصناعي، حيث تضاعف عدد الشركات المساهمة ومحدودة المسؤولية والقابضة التي تم تأسيسها منذ بداية العام الحالي مقارنة بالأعوام السابقة.

تعود إلى القراء
ترقبوا العدد الجديد
في العاشر من أيلول الجاري
2018/9/10
الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA